تكملة
الجواب الصحيح
وتبرئة الرأي النجيح في نسبة
شرح الفصيح



الدكتور

بهاء الدين عبدالوهاب عبدالرحمن



تكملة الجواب الصحيح
وتبرئة الرأي النجيح في نسبة شرح الفصيح

الدكتور بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن
الأستاذ المساعد في كلية التربية للبنات بمكة المكرمة

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين وبعد..

فقد نشرت (الجواب الصحيح لمن نسب إلى الزمخشري شرح الفصيح في العدد الأول من المجلد العشرين من مجلة عالم الكتب ، وقدمت فيه من البراهين ما يقطع بأن شرح الفصيح الذي نشرته جامعة أم القرى ليس للزمخشري ، وإنما هو للإستراباذي مبتغيا في ذلك إحقاق الحق، وتصحيح ما ذهب إليه المحقق، لكي يستدرك ذلك في الطبعة الثانية، وأنا لا أعرف المحقق، وليس لي أي غاية شخصية من وراء ذلك الجهد الذي بذلته.

لكن محقق الكتاب الدكتور إبراهيم الغامدي، ظن أن هذا البحث يهدف إلى انتقاصه ، فنشر ردا على بحثي (الجواب الصحيح) في العدد الثاني من المجلد العشرين من مجلة عالم الكتب، رغبة منه ـ بزعمه ـ في تحقيق ما طلبه منه أستاذه القدير، وهو ردّ أعرض عن الردّ عليه بمثله احتسابا لا عجزا، وامتثالا لأمر نبيّنا وقدوتنا وسيدنا المصطفى صلى الله عليه وسلم، الذي نهى عن المهاترة بالتهكم والاستهزاء والغمز واللمز، غير أني سأدفع عن نفسي ما نبزني به صاحب الردّ من البعد عن المنهج العلمي وعدم فهم النصوص و التقول والتلفيق والمغالطة، وأضيف أدلة جديدة على دفع نسبة الكتاب للزمخشري وإثباتها للإستراباذي لتنضم إلى الجواب الصحيح المنشور مع التذييل، ليعلم القارئ المنصف من المتصف بهذه الصفات مني ومنه،ولعل معهد البحوث في جامعة أم القرى الذي نشر

الكتاب منسوبا للزمخشري يعيد النظر في هذه النسبة بتشكيل لجنة من ذوي الخبرة بتحقيق التراث لا تضمّ أحدا من مناقشي الرسالة تنظر في متن الكتاب وفي دراسة المحقق وماكتبته في الجواب الصحيح وتذييله مع هذه التكملة، وما كتبه الدكتور محمد أحمد الدالي ، وتقرر بعد ذلك ماتراه، وسأشير في هذه التكملة إلى الدكتور إبراهيم الغامدي بصاحب الردّ، وكنت أشير إليه في بحثي السابق بالمحقق.

ا ــ دفع تهمة عدم الالتزام بالمنهج العلمي:

سأعرض فيما يأتي بعض المسائل العلمية التي ستقف بالقارئ على التثبت من مدى التزام كلٍ منا بالمنهج العلمي والفهم الصحيح للنصوص.

أ ــ مسألة عنوان البحث وهو (الجواب الصحيح لمن نسب إلى الزمخشري شرح الفصيح)

قال صاحب الرد: عنوان المقال كما سبق إيراده غير صحيح ، لأن الجواب الصحيح لا يرد إلا بناء على سؤال فهل في أثناء هذا الشرح أي سؤال حتى يجيب الباحث عنه ؟ لعل الباحث لم ينتبه إلى هذا الخطأ ، حيث كان همه منصرفا إلى البحث عن الكلمات البراقة .

وأقول : لم يقدم صاحب الرد دليلا على صحة دعواه القائلة إن الجواب الصحيح لا يرد إلا بناء على سؤال ، وكان المنهج العلمي يقتضي إثبات الإدعاء بالبيّنة من كتب اللغة ، وثَمَّ حكم آخر أصدَرَه دون بيّنة، حيث حكم أنّ همّي كان منصرفا إلى البحث عن الكلمات البراقة، وهذا من باب الرجم بالغيب.

ويعلم الله أنني لم أثبت العنوان إلا بعد مراجعة كتب اللغة التي بينت لي أن الجواب هو رديد الكلام كما في لسان العرب ، فأي كلام يُرَدُّ به على كلام سابق فهو جواب وليس لازما أن يكون الكلام السابق سؤالا ، قال الراغب في مفرداته (جوب) : جواب الكلام : هو ما يقطع الجوب فيصل من فم القائل إلى سمع المستمع ، لكن خص بما يعود من الكلام دون المبتدأ من الخطاب .... والجواب يقال في مقابلة السؤال. هذا نصه. فأيّ كلام تَردُّ به على كلام الذي يتحدث إليك



يسمي جوابا سواء أكان الكلام الذي تردّ عليه سؤالا أم غير سؤال . وفي القرآن الكريم في قصة إبراهيم في سورة العنكبوت قال تعالى: «وإبراهيم إذ قال لقومه اعبدوا الله واتقوه ...» الآية(١٦) ثم قال بعد عدة آيات « فما كان جواب قومه إلا أن قالوا اقتلوه أو حرّقوه » الآية (٢٤) فلم يسألهم إبراهيم سؤالا وإنما دعاهم إلى عبادة الله .

وفي الشعر ، قال حسان في همزيته المشهورة:

هجوت محمدا فأجبت عنه وعند الله في ذاك الجزاء

ومعلوم أنه لم يكن في الهجاء سؤال حتى يجيب عنه، وللسيوطي كتاب سماه: الجواب الأسدّ في تنكير الأحد وتعريف الصمد . ذكره صاحب كشف الظنون. ولو سلمنا أن الجواب يجب أن يكون مبنيا على السؤال لبقي العنوان صحيحا ، لأنه جواب عن سؤال حول نسبة الكتاب للزمخشري بعد أن يُقرأ الكتاب، وتقديره: هل تصح نسبة هذا الكتاب للزمخشري مع أن مؤلفه يروي مباشرة عن العسكري وابن مهدي؟

وبهذا البيان الشافي بأذن الله يكون صاحب الردّ مخطئا فضلا عما اتهمني به رجما بالغيب من أن همي كان منصرفا إلى البحث عن الكلمات البراقة .

ب ـ مسألة أخذ الشارح عن علي بن مهدي ودعوى السقط في السند:

وردت في شرح الفصيح روايات كثيرة عن علي بن مهدي تدل على أن الشارح أخذ عنه مباشرة، فهو يقول: أخبرني علي بن مهدي أو سمعت ابن مهدي أو أنشدني علي بن مهدي أو أنشدنا ، فاستنتجت من هذا أن علي بن مهدي شيخ للشارح، وقال في موضع من هذه المواضع: أنشدنا ابن مهدي قال: أنشدنا ابن الأنباري ...فاستنتجت أن ابن مهدي أخذ من ابن الأنباري،فقال صاحب الرد معترضا: من أين عرفت أن ابن مهدي تلمذ لابن الأنباري؟

وكان صاحب الرد ذكر في (ص١٨١-١٨٢) من دراسته لشرح الفصيح أن الأرجح أن يكون علي بن مهدي هذا هو الكسروي المتوفى في خلافة المعتضد أي





بحدود سنة٢٨٩هـ، وعلل ترجيحه بقوله: لأن الكسروي هو الذي حدّث عن أبي أحمد العسكري.

وهذا كلام لا يصح أبدا لأن العسكري توفي سنة٣٨٢هـ أي بعد وفاة الكسروي بمائة عام، لذلك قلت: إن كان الكسرويّ فيجب أن يكون حفيد المتوفى في خلافة المعتضد، من باب الافتراض.

غير أني توصلت بفضل الله وحمده إلى أن ابن مهدي هذا هو أبو الحسن علي ابن محمد بن مهدي الطبري تلميذ أبي الحسن الأشعري، اشتهر بابن مهدي حتى ظن السبكي الذي ترجم له في طبقاته الكبرى أن مهديا أبوه، ولكنه تحقق بعد ذلك أنه جده وأن اسم أبيه محمد، ونبهت إلى ما وقع فيه السيوطي في بغية الوعاة من خطأ حين جعل الكسرويَ المتوفى في خلافة المعتضد الطبريَ الذي أخذ عن أبي الحسن الأشعري، والأشعري متوفى سنة٣٢٤هـ على أقل ما قيل في تاريخ وفاته، ونقلت ترجمة علي بن مهدي من طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، وذيلت بها الجواب الصحيح المنشور في العدد الأول من المجلد العشرين من مجلة عالم الكتب، ولكن صاحب الرد لم يطلع عليه وإنما كان رده مبنيا على المسوّدة الأولى للجواب الصحيح التي تداولها قبل النشر بعض الزملاء.

وقد رجعت فيما بعد إلى مصادر السبكي التي منها تبيين كذب المفترى فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري لابن عساكر(ص١٩٥-١٩٦) الذي أورد لابن مهدي شعرا، منه قوله:

إن الزمان زمان سو وجميع هذا الخلق بَوْ
ذهب الكرام بأسرهم وبقيت في ليت ولَوْ
فإذا سألت عن الندى فجوابهم عن ذاك دَوْ

ولأبي الحسن علي بن مهدي الطبري آراء متفرقة في النحو والتفسير والعقيدة، ذكرت رأيا منها في الجواب الصحيح، وهو أن (من) لبيان الجنس في قوله تعالى (فاصبر كما صبر أولو العزم من الرسل)[٣٥ الأحقاف] نقلته من تفسير القرطبي ، ثم وقفت على رأيين آخرين:





أولهما في مسألة النظر إلى الله تبارك وتعالى، قال القرطبي: قال علي بن مهدي الطبري: لو كان سؤال موسى مستحيلا ما أقدم عليه، مع معرفته بالله، كما لم يجز أن يقول له: يا رب ألك صاحبة وولد؟[تفسير القرطبي١٧٨/٧]

والثاني في تفسير التمني في قوله تعالى (وما أرسلنا قبلك من رسول ولا نبي إلا إذا تمنى ألقى الشيطان في أمنيته) [الحج٥٢] قال القرطبي: قال أبو الحسن ابن مهدي: ليس هذا التمني من القرآن والوحي في شيء، وإنما كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا صفرت يده من المال، ورأى ما بأصحابه من سوء الحال تمنى الدنيا ووسوسه الشيطان. [القرطبي٥٧:١٣]

وقد ذكره ابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل(٢٤٥/١-٢٤٦) ضمن الأئمة العالمين بأقوال السلف مع أحمد بن حنبل وابن كلاب وأبي الحسن الأشعري، وأبي نعيم الأصبهاني، وجعله في(ج١٧/٢) من المثبتين للصفات الخبرية الواردة في القرآن دون تأويل.

وذكرت في الجواب الصحيح أن له كتاب تأويل الأحاديث المشكلات الواردة في الصفات، وذكر العبادي في طبقاته (ص٨٥) أن له الأصول، وتفسير أسامي الرب عز وجل.

والسؤال الذي لم أستطع التحقق من جوابه هو: هل تلميذه الذي ذكره السبكي باسم: أبي عبدالله الحسين بن أحمد بن الحسن الأسدي هو شارح الفصيح أبوعلي الحسن بن أحمد الإستراباذي؟

قد يكون هذا بعيدا ولكنه ليس مستحيلا، فتحريف الحسن إلى الحسين وارد، وتحريف الإستري وهي النسبة القياسية إلى إستراباذ إلى الأسدي أيضا وارد، لكن تحريف الكنية من علي إلى عبدالله قد يكون بعيدا.

ولأن صاحب الردّ لم يطلع على بحثي المنشور ولا على ترجمة ابن مهدي التي ذيّلتُ بها بحثي المنشور في عالم الكتب أطال في الردّ عليَّ في هذه المسألة، وكان مما قال: كيف تريد القارئ أن يتفق معك على هذا القول الذي بنيته على شخصية وهمية لم تعرض لها كتب التراجم...؟ أم تريد القارئ تصديق عبارات لا دلالة





علمية فيها، ولمَ لا يكون في السند سقط فالنص الذي اعتمد عليه الباحث هو (...أنشدنا ابن مهدي قال: أنشدنا ابن الأنباري ...) ثم انتقل صاحب الرد إلى ادعاء وجود سقط وتحريف وتصحيف في السند بناء على أن الشارح قال في موضع من المواضع: أنشدنا الفراء، وجعل هذا دليلا علميا. [ص١٠٢من العدد المذكور من عالم الكتب]

وأقول: لقد بين الدكتور محمد أحمد الدالي في بحثه المنشور في عالم الكتب الذي سماه: (شرح الفصيح المنسوب للزمخشري تحقيق نسبته ونظرات فيه) الذي نشر في العدد الذي نشر فيه بحثي (الجواب الصحيح) أن هذا خطأ من ناسخ النسخة أو ممن نقل عنه، صوابه: أنشد الفراء، وقد عبر المؤلف بقوله: أنشد الفراء، في مواضع من كتابه(ص١١، ٣٥، ١٠٩، ٥٣١، ٦٣٢)ولكن يبدو أن صاحب الرد حين كتب رده لم يكن مطّلعا على بحث الدالي الذي وافقني على أن هذا الشرح ليس للزمخشري.

إن الحكم بأن عبارة (أنشدنا الفراء) محرفة وصوابها: أنشد الفراء، لا يُبقي لدعوى وجود سقط في السند أي سند، لأنه حينئذ لا يبقى إسناد حتى يكون فيه سقط، لأن قوله : أنشد الفراء، ليس من الروايات المسندة التي تبدأ من المؤلف، وإنما هو حكاية منقولة من كتب الفراء أو مأخوذة من كتب أخذت عن الفراء، فكيف نبني على هذه الدعوى التي لا دليل عليها حكما عاما يقضي بوجود السقط في كل روايات الشارح عن ابن مهدي والعسكري، تلك التي يقول فيها: سمعت، وأخبرني.

ويحسن بنا ونحن في الحديث عن الإسناد أن أشير إلى ما ذكرته في الجواب الصحيح من أن الزمخشري لا يذكر الآراء بسندها بخلاف شارح الفصيح الذي يذكر بعض الآراء بسندها كروايته عن العسكري عن الدريدي عن أبي حاتم عن الأصمعي.

فقال صاحب الرد: هل تأكدت من هذه المعلومة من واقع مؤلفات الزمخشري،؟ هذا ما لا أظنه، لأن الزمخشري يذكر بعض الآراء بسندها في بعض





مؤلفاته، من ذلك قوله: أضل الله من قولهم: ضلني فلان فلم أقدر عليه أي: ذهب عني، حكاه الأصمعي عن عيسى بن عمر.[ص١٠٨ من العدد المذكور]

وأقول: أين السند الذي يوصل الزمخشري بالأصمعي؟ وهل يعد هذا النقل عن الأصمعي مسندا؟ وأترك الإجابة لمن كان على دراية بفن الرواية، لعل صاحب الرد يقتنع بقولهم.

جـ ـ مسألة الفائق وتهذيب غريب الحديث:

ذكرت في الجواب الصحيح أن شارح الفصيح أحال إلى كتاب له اسمه (تهذيب غريب الحديث) وليس للزمخشري كتاب بهذا الاسم وإنما له الفائق في غريب الحديث وشتان بينهما، فرد صاحب الردقائلا: يرد على الباحث في النص السابق بأمور هي:

١ـ الزمخشري لم يسم كتابه في مقدمة هذا الكتاب بالفائق ولا ذكر لذلك حتى في أثناء الكتاب، وإنما من جاء بعده وسمه بهذا الاسم.

٢ـ ما الفرق بين التهذيب والفائق؟ فأنت قلت شتان بينهما ولم توضح الفرق الدلالي.

٣ـ هل هذا الحديث الذي أورده شارح الفصيح ثم ذكر أنه بين معناه في تهذيب غريب الحديث لا يوجد في الفائق؟

وأقول: لقد ذكر الزمخشري اسم كتابه (الفائق) بالنص في خاتمة الكتاب حيث قال:(قد انتهى بي ما استوهبت الله فيه من فضل المعونة واستمددت منه مزيد التوفيق من إتمام كتاب الفائق، وهو كتاب جليل جم الفوائد غزير المنافع...)[ج٣/٤٢٦ط/دار الكتب العلمية]

وأحال إليه الزمخشري باسمه (الفائق) في شرح مقاماته، وقد ذكرت ذلك في الجواب الصحيح المنشور الذي لم يقرأه صاحب الردّ. كما نصَّ ابن الأثير على أن الزمخشري سماه الفائق.[النهاية١/٩]

فالزمخشري هو الذي سمّى كتابه (الفائق) وليس الذين أتوا بعده كما زعم صاحب الردّ بدون علم.





أمـا الفرق بين الفائق والتـهذيب فـهـو أن الفائق عنوان لكتـاب الزمـخشـري والتهذيب عنوان لكتاب شارح الفصيح.

وأما حديث (كل مولود يولد على الفطرة) الذي ذكر الشارح أنه بين معناه في التهذيب، والذي ورد في الفائق، فليس بدليل على أنهما كتاب واحد، لأنه موجود في غريب الهروي الذي نقل عنه ابن الأثير، والهروي متقدم على الزمخشري.

ثم قال صاحب الرد تعليقا على قولي: وقد جعلهما المحقق كتابا واحدا:

(أنا لم أجعلهما كتابا واحدا وإنما قلت في هامش الكتاب لعله الفائق، ولكن يبدو أن الدكتور لا يعرف معاني الأدوات والحروف) هذا نصه، [ص١٠٤من العدد المذكور]

ولكنه عاد في موضع آخر فقال: (وردا على قولك هذا أبين للقارئ بعض الأمثلة ليقف على الحقائق العلمية التي رجحت من خلالها أن هذا الكتاب هو الفائق) هذا نصه. [ص١٣٣من العدد المذكور]

وأدع القارئ ليتعجب بما شاء من هذا التناقض الذي ليس له حل إلا أن تكون (لعل) بمعنى أرجح، وأنا لجهلي بمعاني الحروف لا أعلم لـ(لعل) غير معنى الرجاء وقد ترد للتعليل عند بعضهم، أما أن تكون بمعنى الترجيح فهذا ما أجهله ولا فخر.

وقد أطال صاحب الرد في مسألة أن التهذيب هو الفائق،فعلق على قولي: هل من المعقول أن يريد الشارح بالتهذيب الفائق؟ قائلا: أقول للباحث: ما المانع في ذلك خاصة أن الزمخشري لم يسم كتابه بهذا الاسم، ولماذا لا تقول: إن الزمخشري هذّب كتابه حتى فاق كتب الحديث، فكأن التهذيب وصف للكتاب؟ [ص١١٢من العدد المذكور]

وأقول: لا أقول ذلك لأن الزمخشري سمى كتابه الفائق كما ذكرت، وأحال إليه في شرح مقاماته بهذا الاسم، فهو قطعا غير التهذيب.

وللقارئ أن يعلم بعد هذا كله من الملتزم بمناهج البحث العلمي.

وكنت قد أشرت في الجواب الصحيح أن المثل القائل(إن أهون السقي



التشريع) الذي زعم صاحب الرد في تحقيقه للكتاب أنه لم يجده إلا في الفائق بهذه الرواية أعني بزيادة (إن) أقول : أشرت إلى أنه موجود في النهاية لابن الأثير أيضا، فقال صاحب الردّ في ردّه: كان من الواجب على الباحث أن يرجع إلى كتاب ألف قبل الزمخشري ليتحقق من صدق قولي لا أن يعود لكتاب ابن الأثير الذي نقل عن الكتب التي سبقته في غريب الحديث، ومنها الفائق، فقد أخذ ابن الأثير هذا المثل عن الزمخشري، وهذا مما لا شك فيه.

وأقول: لقد صدّر ابن الأثير نقله بعلامة (هـ) فجاء في النهاية (ج٢: ٤٦٠) ما صورته:

(هـ) ومنه حديث عليّ (إن أهون السقي التشريع) هو إيراد أصحاب الإبل إبلهم شريعة لا يحتاج معها إلى الاستسقاء من البئر.انتهى.

وهو بهذه العلامة (هـ) يعني أن النقل من الهروي، حيث قال في مقدمة النهاية: (وجعلت على ما فيه من كتاب الهروي (هاء) بالحمرة وعلى ما فيه من كتاب أبي موسى (سينا) وما أضفته من غيرهما مهملا بغير علامة، ليتميز ما فيهما عما ليس فيهما)[ج١/١١] وبهذا نعلم يقينا أن النقل من كتاب الهروي وليس من كتاب الزمخشري، والهروي قبل الزمخشري.

أرأيتم من منا يلتزم بمناهج البحث العلمي ولا يلقي الكلام جزافا!

بقي أن أشير إلى أني وجدت عددا من الأحاديث وردت في شرح الفصيح ولم ترد في الفائق، كحديث: اتقوا فراسة المؤمن، وحديث: إذا أتاكم كريمة قوم فأكرموه، وحديث: سمنوا ضحاياكم، وغير ذلك ، فأي الكتابين أحق بذكر هذه الأحاديث، كتاب شرح الفصيح أم كتاب الفائق؟

وأكتفي بهذا القدر فما تبقى من أمر الفائق والتهذيب على شاكلة ما قدّمت.

د ـــ مسألة المستقصى وكتاب الشارح في الأمثال:

ذكرت في الجواب الصحيح أن تقارب شرح الأمثال الواردة في شرح الفصيح مع شرحها في المستقصى لا يعد دليلا على أن الكتاب الذي ذكر شارح الفصيح أنه ألفه في الأمثال هو المستقصى.



فقال صاحب الردّ: هذا دليل على عجز الباحث عن الإتيان بدليل واحد ينقض هذه النسبة، ثم ضرب مثالا على تطابق ما في هذا الشرح مع ما في المستقصى في معنى الشأفة من المثل: استأصل الله شأفته، وهو قول الشارح :

الشأفة قرحة تخرج بالقدم فتكوى فتذهب ، تقول: أذهب الله أصله كما أذهب ذاك.

وقول الزمخشري في المستقصى:هي قرحة تخرج بالقدم فتكوى فتذهب، والمعنى: أذهب الله أصله كما أذهب ذاك.

وسكت صاحب الرد عند هذا، ولم يوازن بين ما تبقى من الكلامين ، فالشارح ذكر بعد ذلك أن هذا من باب المجاز، وأصله استأصل الله موضع شأفته، وذكر أن الأصمعي فسر الشأفة بالنماء، والمعنى أذهب الله نماءه وبركته، قال الشارح: وهذا التفسير يعجبني، ثم ذكر معنى آخر نسبه لأبي زيد، وعدّد اللغات الواردة في هذه الكلمة. [ص٥٧٧ من شرح الفصيح]

أما الزمخشري فما زاد على ما ذكر في المستقصى غير قوله: يضرب في دعاء الشر.

فأين التطابق المزعوم؟ التطابق جزئي في معنى الشأفة، وهو ما نجده في الصحاح أيضا، قال الجوهري:

الشأفة قرحة تخرج في أسفل القدم فتكوى فتذهب، يقال في المثل: استأصل الله شأفته، أي أذهبه الله كما أذهب تلك القرحة بالكي.

وصحاح الجوهري من مصادر الزمخشري اللغوية يقينا، ووجدته في مواضع من حواشي المفصل ينقل من الصحاح حرفا بحرف.

ثم ذكر صاحب الردّ المثل القائل: إذا عزّ أخوك فهن، وأورد جزءا من كلام الشارح وجزءا من كلام الزمخشري، ثم قال: فالرأي واحد عند كل من الزمخشري وشارح الفصيح، ولا نجد هذا الرأي في سائر كتب الأمثال. [ص١١٤ من العدد المذكور]

وسأورد النصين كاملين ثم أعلق عليهما.



قال شارح الفصيح في ص٦١٦: وهن : من الهوان، وهو التذلل، وروى بعضهم فهِن بكسر الهاء، وهو من : وهن يهن، إذا ضعف، والأول أجود . هذا نصه.

وقال الزمخشري في المستقصى١/ ١٢٥:

فهن : من الهوان، أي إذا تعزز وتعظم فتذلل أنت وتواضع، وقيل: هو بكسر الهاء من وهن يهن، أو هان يهين، إذا لان، أي: إذا صعب واشتد فلن له وياسره، وهو أصح فيما يروى عن بعض المحققين، لأن العرب لا تأمر بالهوان، والصحيح الأول لقول ابن أحمر:

دببت له الضراء وقلت أحرى إذا عزّ ابن عمك أن تهونا

ثم ذكر قصة المثل.

وأقول: إن موافقة رأي الزمخشري لرأي صاحب الشرح ليس دليلا على أن الزمخشري هو صاحب الشرح، لأن الزمخشري ربما أخذ من مصدر آخر أخذ منه الشارح أيضا، فقد ذكر صاحب اللسان في (عزز) أن كون (هن) من الهوان رأي ثعلب وأن أبا إسحاق الزجاج خطأه، وقال هو بالكسر من هان يهين بمعنى اللين، وصحح ابن سيده رأي ثعلب، واستشهد ببيت الأحمر السابق، فالمسألة مذكورة في كتب أخرى غير المستقصى وشرح الفصيح.

وأضيف إلى هذا أني وجدت أمثالا مذكورة في شرح الفصيح لم تذكر في المستقصى كالمثل المشهور: ويل للشجي من الخلي، الذي أطال الشارح في شرحه(ص٦٢٩) ، فأي الكتابين أحق بذكر الأمثال؟

فالمستقصى قطعا غير الكتاب الذي ألفه شارح الفصيح في الأمثال، ولو كان إياه لأحال إليه الزمخشري باسمه، كما فعل في شرح المقامات، وهو ما بينته في بحثي المنشور الذي لم يقرأه صاحب الرد .

هـ ـ مسألة الكشاف والتفسير الذي أحال إليه الشارح:

ذكرت في الجواب الصحيح أن الشارح ذكر معنى آمين وأطال فيه وقال: (وقد بينا في تفسير القرآن معنى آمين أشبع من هذا) وعندما رجعت إلى الكشاف



وجدت أن ما ذكره الزمخشري عن (آمين) لا يبلغ ربع الذي ذكره شارح الفصيح في شرحه، فاستنتجت على وجه اليقين أن التفسير الذي أشار إليه المؤلف غير الكشاف.

فقال صاحب الرد: (إحالة شارح الفصيح على التفسير في معنى آمين وهو في التفسير أكثر بيانا وإيضاحا، لأنه جعله مباشرة اسم فعل أمر....فهو من حيث المعنى بغض النظر عن صورة نطقها ومعرفة أصلها ولغاتها أشبع وأوضح في بيان أنه صوت واسم فعل أمر، فلا حرج ولا عنت في كلمته.)هذا نصه[ص١٠٨من العدد المذكور]

وأقول: أدعو القارئ الكريم ليفكر معي في هذا النص الذي لا ينقضي منه العجب من مبناه ومن معناه، كيف يكون ماذكره الزمخشري في الكشاف عن معنى (آمين) أكثر تبيانا عما ذكره الشارح في الشرح، والمذكور في الكشاف لا يتجاوز ربع المذكور في شرح الفصيح؟اللهم لا أشهد.

وقد وجدت برهانا آخر على أن هذا التفسير لا يمكن أن يكون الكشاف وهو اختلاف صاحب الشرح مع الزمخشري في تفسير قوله تعالى (وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها) [١٦الإسراء] فقد قال شارح الفصيح:

(أمرناهم بالطاعة ففسقوا فهذا الوجه عندنا)[ص.١٥٠من شرح الفصيح]

أما الزمخشري فقد ذهب إلى أن المعنى أمرناهم بالفسق ففسقوا، وأن الأمر مبني على المجاز، ووجه المجاز عنده أنه صب عليهم النعمة صبا، فجعلوها ذريعة إلى المعاصي، فكأنهم مأمورون بذلك، ثم خصص الزمخشري حوالي صفحة كاملة من صفحات الكشاف للرد على من يقول: إن المعنى:أمرناهم بالطاعة ففسقوا، لأنه يؤدي إلى حذف ما لا دليل عليه.[الكشاف٢/٢٤٢]

وقد علق صاحب الردّ في هامش ص.١٥٠ من شرح الفصيح على هذا بقوله: ربما عدل الزمخشري عن رأيه، حيث ألف هذا الكتاب بعد كتابه الكشاف، بدليل إحالته إليه في مواطن.

وأقول: هذا الرأي ثابت في الكشاف، والكشاف للزمخشري يقينا، أما



شرح الفصيح فلم يثبت بعد أنه للزمخشري على وجه اليقين حتى يعتمد عليه في إثبات رجوعه عن هذا الرأي.

ولو سلمنا أنه رجع عن هذا الرأي لكان ينبغي أن يغيره في الكشاف، ولكان ما في الكشاف مطابقا لما في شرح الفصيح، أو كان ينبغي أن ينبه إلى رجوعه في هذا الشرح، لأن الداعي إلى مثل هذا قوي.

إنه من العسير إن لم يكن مستحيلا تصور رجوع الزمخشري عن هذا الرأي الذي حشد له من الأدلة في الكشاف ما يضاهي حشده لكبرى المسائل الخلافية بينه وبين المفسرين.

ومن الاختلاف في التفسير تفسير العَوْد في قصة شعيب عندما قال تعالى على لسان قومه (لنخرجنك ياشعيب والذين آمنوا معك من قريتنا أو لتعودُن في ملتنا) [٨٨ الأعراف]فقد فسرها شارح الفصيح بأن العود هنا بمعنى الابتداء والصيرورة، يقال: عاد فلان شيخا أي صار شيخا،.. وفي التنزيل(أولتعودن في ملتنا) وما كان شعيب كافرا قط.[ص٦٢٤من شرح الفصيح]

أما الزمخشري فقد فسر العود بمعنى الرجوع بعد البدء، وعلل دخول شعيب عليه السلام مع قومه في الخطاب، وبيّن أن ذلك من جهة التغليب، في كلام طويل في الكشاف[٢/٩٥-٩٦]

ومثل ذلك كان الخلاف بينهما في تفسير (الخنس)، قال شارح الفصيح في ص١٦٦:

فالخنس الكواكب السبعة وهي الشمس والقمر والزهرة وعطارد والمريخ والمشتري ، وإنما سميت خنسا لأنها تطلع في وقت ثم تتأخر في ذلك، يزعمون أن لها في نفسها سيرا سوى سير الفلك. هذا نصه.

أما الزمخشري فقال في الكشاف٤/٢٢٣:

الخنس: الرواجع، بينا ترى النجم في آخر البرج إذ كرّ راجعا إلى أوله، والكنس: الغيّب، من كنس الوحش إذا دخل كناسه، قيل: هي الدراري الخمسة: بهرام، وزحل، وعطارد، والزهرة والمشتري.

ومثل هذه الاختلافات في التفسير بين الكتابين كثير، كما وجدت بعض القراءات يذكرها الشارح ولا يذكرها الزمخشري مع أن التفسير أولى بذكر القراءة من شرح الفصيح، منها على سبيل المثال قراءة طلحة بن مصرف (أعجِزت أن أكون مثل هذا الغراب) [٣١المائدة] بكسر الجيم. [شرح الفصيح ٢٤]

فإذا علمنا أن الزمخشري يحيل إلى الكشاف باسمه الصريح كما بينت في الجواب الصحيح المنشور الذي لم يقرأه صاحب الرد أدركنا على وجه اليقين أن التفسير الذي أحال إليه الشارح في شرح الفصيح ليس الكشاف.

و ـــ مسألة المصطلحات والآراء النحوية:

مصطلح القطع: ذكرت في الجواب الصحيح أن الشارح استعمل مصطلح القطع بمعنى الحال، وأن هذا المصطلح كوفي لا يعرفه إلا المتخصصون، وأن الزمخشري لم يستعمل هذا المصطلح،

فقال صاحب الرد: أقول للباحث إن مصطلح القطع معروف عند المبتدئين في تعلم العربية، ولا يجهله أحد... فالشارح عندما عرض لهذا المصطلح بيّن الأقوال التي قيلت في قول الشاعر، وإن كنت تريد أن تقول إن هذا المصطلح لم يرد في مؤلفات الزمخشري فقولك مردود من واقع مؤلفاته. انتهى [ص١٠٤من المجلة]

وأقول: كنت أريد أن يذكر صاحب الرد مثالا من واقع هذا المؤلفات يبيّن أن الزمخشري استعمل مصطلح القطع بمعنى الحال، ولكنه لم يفعل، وأحالني إلى المفصل ص ٢٣٥، ولم أجد في هذا الصفحة شيئا عن القطع، فرجعت إلى ص٢٥٣ فوجدت الحديث عن المضارع المرفوع الواقع جوابا للطلب حيث قال الزمخشري: فإن لم تقصد الجزاء فرفعت كان المرفوع على أحد ثلاثة أوجه: إما صفة كقوله تعالى (فهب لي من لدنك وليا يرثُني)، أو حالا كقوله تعالى (ثم ذرهم في خوضهم يلعبون) أو قطعا واستئنافا كقولك لا تذهبْ به تغلبُ عليه..

وأقول للقارئ الكريم: انظر إلى هذا الخلط العجيب، أنا أتحدث عن القطع بمعنى الحال، فيحيلني صاحب الرد إلى القطع بمعنى الاستئناف، أليس هذا أوان ضرب المثل: أريها السها وتريني القمر؟ وأين الزعم بأن هذا المصطلح يعرفه



المبتدئون في تعلم العربية؟ وأين واقع مؤلفات الزمخشري التي ترد عليّ قولي؟ اللهم إني أعوذ بك أن أضِلّ أو أُضَلّ، فإنه لا حول لي ولا قوة إلا بك.

ومثل هذا تكرر مع مصطلح المستقبل الذي يعنى به الشارح المضارع، فقد أحالني صاحب الرد إلى مواضع من المفصل استعمل فيها الزمخشري كلمة المستقبل بمعناها اللغوي.

وأما مسألة الآراء النحوية فلن أذكر منها إلا ما قد يلبِس الحق بالباطل ، وما تبقى لا يخفى أمره على القارئ الملم بمبادئ النحو.

إعراب آمين:

ذكرت في الجواب الصحيح أن شارح الفصيح يرى أن آمين منادى، وآخره مفتوح لأنه في الأصل منادى مضاف، يعنى أصله: آمين الخلق، الهمزة الأولى للنداء والثانية من أصل الكلمة في حال المد، وهمزة النداء محذوفة في حالة القصر، بمعنى ياأمين الخلق استجب، أما عند الزمخشري فإنه صوت سمي به الفعل استجب.

فقال صاحب الرد في رده: إن شارح الفصيح حين ذكر أن آمين في الأصل نداء ليس مراده أن يعرب، وإنما يريد بيان أطوار الكلمة، إذ هي مبنية على الفتح فقال: إن أصلها يا أمين الخلق استجب، ثم صار حذف وبقيت أمين على فتحها دالة على المعنى للنداء والفعل استجب، وهذا قول لا يعارض ما في الكشاف، وإنما زيادة في تفسير وتعرف أصل الكلمة ، فأين الاختلاف وأين التناقض وهل الزيادة تعد فرقا شاسعا وبرهانا ساطعا. تضخيم الأمور بالكلمات البراقة لا يثبت نسبة كتاب إلى مؤلفه أو ينفيه، وإنما الفيصل في ذلك إبراز الأدلة العلمية التي من خلالها نصدر الحكم. هذا نصه[ص١٠٨ من العدد المذكور]

وأقول : الفرق بين الرأيين واضح جدا ، فالشارح بيّن سبب فتح النون في آمين فقال: وفتحت النون في آمين لأنه في الأصل نداء مضاف، كأنه: ياأمين الخلق استجب، أي : يا من يؤمن خلقه، ووضح كلامه هذا فقال: فمن قصر الألف كان كقولك: زيدُ، تريد يازيدُ، ومن طوّلها أدخل همزة على همزة (أمين) وكان



كقولك: أزيدُ.

فآمين عنده منادى، وهو على هذا اسم من أسماء الله عز وجل، بمعنى مؤمن، ولكن المنادى إذا كان علما وجب بناؤه على الضم ، فأراد الشارح أن يتخلص من هذا الاعتراض، فجعله منادى مضافا حذف منه المضاف إليه، فآمين على هذا مؤلف من كلمتين، همزة النداء والاسم المنادى .

أما الزمخشري فآمين عنده صوت سميّ به الفعل استجب، فهو كلمة واحدة، وشتان بين المنادى واسم الفعل، فالمنادى اسم له معنى نحوي هو المفعولية، أما اسم الفعل فليس محلا لتوارد المعاني النحوية التي هي الفاعلية والمفعولية والإضافة.

فالشارح بإعرابه (آمين) بيّن معناه، وما الإعراب إلا بيان للمعنى النحوي للكلمة في التركيب.

وهذان المذهبان في إعراب آمين معروفان ذكرهما السمين الحلبي في الدر المصون١ :٧٧.

فالاختلاف شاسع واسع بين الرأيين وواضح لمن يفرق بين الظلمات والنور!

إضافة الشيء إلى نعته:

ذكر صاحب الرد أنني لم أشر في الجواب الصحيح إلى تعليقه على هذا الخلاف بين الزمخشري الذي لا يجيز هذه الإضافة وصاحب الشرح الذي يجيزها، ثم ذكر تعليقه الذي حاول فيه الجمع بين النقيضين، فقال: لعل الشارح يعني بحسن الإضافة هنا أن ذلك حسن في الاستعمال، وإن جرى على خلاف ما يقتضيه القياس بخلاف ما ذكره في النص الآخر[يعني ما ذكره الزمخشري في المفصل] فإنه تخريج وتأويل على أصول النحو التي تمنع إضافة الشيء إلى نفسه والصفة هي الموصوف، لأنها تدل على الذات والحدث دلالة مطابقة. [ص١٠٧ من المجلة]

وأقول: إنني لم أذكر تعليقه لأنه ليس فيه ما يفيد البحث العلمي، فالخلاف في هذه المسألة مشهور بين الكوفيين المجيزين والبصريين المانعين، والشارح يختار المذهب الكوفي بخلاف الزمخشري الذي يعد نفسه بصريا، فشارح الفصيح غير صاحب المفصل ولا حاجة إلى التمحل الذي ينقض آخره أوله.



تثنية ذا:

ذكرت في الجواب الصحيح أن الزمخشري نص في حواشي المفصل أن (ذان) ليس تثنية لـ(ذا) وإنما هو اسم موضوع ابتداء للمثنى المذكر، بخلاف شارح الفصيح الذي جعل (ذان) تثنية لـ(ذا)، فأتى صاحب الرد بنص للزمخشري من المفصل وهو قوله: (ذا، للمفرد المذكر، ولمثناه ذان في الرفع وذين في النصب والجر)وعلق بعد ذلك بقوله:

فما الفرق بين نص الشارح وقول الزمخشري في المفصل، وكتاب المفصل أولى بالرجوع إليه من الحواشي، وأنا على يقين أن الباحث رأى هذا في المفصل، ولكن لا أعلم ما سر هذه المغالطة، ألأنه على دراية بأساليب الأقدمين، وله بها فهم خاص؟ [ص١٠٥ من المجلة]

وأقول: رويدك يا أخي فإني أؤمن بالله واليوم الآخر، وأعوذ بالله أن أكتم العلم لأجل الهوى، ولكنك لم تفهم نص الزمخشري في المفصل، ولا زال التناقض قائما بين نص الشارح ونص المفصل، فنص الشارح هو (ذا: اسم يشار به إلى شيء حاضر ... وتثنيته هذان) فالضمير في كلمة (تثنيته) عائد إلى اسم الإشارة، وكأنه قال: تثنية (ذا) هذان.

أما نص الزمخشري السابق، وهو: (ذا: للمفرد المذكر، ولمثناه ذان) فإن الضمير في (لمثناه) عائد إلى المفرد المذكر، وليس عائدا إلى (ذا)، فكأنه قال: ولمثنى المفرد المذكر (ذان)، لذلك نص في حواشي المفصل على أن (ذان) ليس تثنية لـ(ذا) موضحا ما ذكره في المفصل، فلا تناقض بين ما في المفصل، وبين ما في حواشي المفصل .

فهل علمتَ يا أخي من المغالط، ومن الذي له فهم خاص لأساليب الأقدمين؟

وبقية المسائل النحوية على هذه الشاكلة، فلم يدرك صاحب الرد الفرق بين رأي الزمخشري ورأي صاحب شرح الفصيح في تصغير غلمان، والفرق بينهما أن الزمخشري يرى أن تصغيره القياسي غليمة، أما أغيلمة فهو عنده شاذ عن القياس كأنيسيان، لأنه لا يثبت أغلمة جمع قلة لغلام، أما صاحب الشرح فيرى أن





أغيلمة قياسي، لأنه يثبت أغلمة جمع قلة لغلام. وعلى هذا يقاس عدم إدراك صاحب الرد لبقية الفروق بين آراء الزمخشري وآراء صاحب الشرح.

ز ــ مسألة الموازنة بين البغدادي واللبلي:

ذكرت في الجواب الصحيح أن البغدادي مقدم على اللبلي في توثيق النصوص لأننا نعرف مدى عناية البغدادي باقتناء النسخ البعيدة عن الزيف ، ومدى تحقيقه لنسبة الشواهد، وعنايته بالتراجم، بخلاف اللبلي الذي لا نعلم عنه في هذا الجانب شيئا.

فقال صاحب الرد: أما قولك إن البغدادي من علماء التراجم ، ولم نسمع أن اللبلي كان معنيا بالتراجم فهذا قولك أنت، أما المحقق فمعرفته بالبغدادي أنه عالم لغوي نحوي أديب وكذلك الشأن بالنسبة للبلي.[ص١١٨ من العدد المذكور]

وأقول للقارئ الكريم: أليس من الغريب أن يجهل عنايةَ البغدادي بالتراجم باحثٌ حقق شرح الفصيح؟ إن الخزانة وشرح أبيات المغني وشرح شواهد الشافية مليئة بتراجم الشعراء ورجالات العرب وأخبارهم، وحاشية البغدادي على شرح بانت سعاد مليئة بتراجم النحويين، واللبلي من بين من ترجم لهم البغدادي في هذه الحاشية ج١/٤٦٩.

ح ــ مسألة نقل البغدادي واللبلي من شرح الفصيح:

ذكر صاحب الرد في دراسته لشرح الفصيح أن البغدادي نقل نصين من شرح الفصيح ونسب الشرح للإستراباذي، أما اللبلي فقد نقل في القسم الموجود من تحفة المجد الصريح أكثر من ثلاثة وسبعين نصا ونسب الشرح للزمخشري، وجعل صاحب الرد هذا الأمر من الأمور التي ترجح كون الكتاب للزمخشري، فقلت ناقلا دليله بالمعنى:(ولأن اللبلي نقل من هذا الشرح نصوصا أكثر من البغدادي) فعلق صاحب الرد بقوله: فقول الباحث: إن اللبلي نقل نصوصا أكثر من البغدادي يوحي بأن البغدادي نقل نصوصا كثيرة ، وما هو إلا عبارة عن نصين فقط.[ص١١٦ من العدد المذكور]

وأقول: لا عبرة بكثرة النصوص ها هنا، مع أننا لا نستطيع الجزم بأن



البغدادي لم ينقل غير نصين، لأن هذين النصين وصل إليهما صاحب الرد عن طريق فهرس الكتب في أخر شرح أبيات المغني وحاشيته على شح بانت سعاد، وإصدار حكم صحيح يحتاج إلى قراءة كل كتب البغدادي وهو أمر عسير، وقد وجدث عن طريق تتبع فهرس الأعلام وفهرس الكتب نصين آخرين في حاشية شرح بانت سعاد:

الأول في (ج٢/٦٧٧): قال البغدادي : قال ثعلب في فصيحه: ولهيت من الشيء وعنه إذا تركته ويقال: إذا استأثر الله بشيء فاله عنه، أي: اتركه.

قال شارحه الإستراباذي: لهيت من الشيء وعن الشيء ألهي لُهيًا ولَهيا ولِهيا ولِهيانا، ذكرها أبو عمر الزاهد. قال الكسائي لهوت بالشيء من الشيء ، ولهيت عن الشيء، والأصل فيهما واحد بالواو، ولكن فرق بينهما، قال الخليل: اللهو ما شغلك من هوى وطرب، يقال لها يلهو لهوا، والتهى بامرأة فهي لهوة .انتهى.

وهذا النص موجود في شرح الفصيح١/٢٣٨-٢٣٩. وقد أغفل البغدادي نقل معنى ألهى ولهّى، ومعنى اللهو في القرآن.

والثاني في (ج٣/٨٨) عن قول ثعلب (وهي الحلقة من الناس والحديد بسكون اللام)

قال البغدادي: قال شارحه الإستراباذي: وروى اللحياني عن الأموي: حِلقة، بكسر الحاء وسكون اللام، وهذا أغرب الوجوه، والفصيح ما ذكره ثعلب.

وحلقة الناس مستعارة من حلقة الحديد وكذلك حلقة الحوض، وهو أن يكون ماؤه فوق النصف، والجمع حَلَق، كما تقول: فلكة وفلك، ولست أعرف لها ثالثا.

وهذا النص موجود في شرح الفصيح ٢/٦٦٤، وفيه: (والفصيح حَلْقة الحديد وحلْقة الناس) بدل (والفصيح ما ذكره ثعلب) .

ط ـ مسألة تعيين أبي علي المذكور في الشرح:

بينت في الجواب الصحيح أن أبا علي المذكور في الشرح هو المؤلف نفسه لأنه يروي مباشرة عمن يروي عنهم المؤلف مباشرة، وكان صاحب الرد في تحقيقه يجعل أبا علي هذا المرزوقي مرة، والقالي مرة، والفارسي مرة ، والنيسابوري مرات أخر،



فقلت: لا يعقل أبدا ولا يصح في منطق أن يطلق الشارح هذه الكنية في كل مرة على شخص غير الذي ذكره في المرات الأخر.

فقال صاحب الرد: وما الذي يمنع من ذلك وأين الدليل الذي أوردته ينقض ما ذكره المحقق؟[ص١١٩من العدد المذكور]

وأقول: المانع من ذلك هو المانع من أن نسوّي بين الظلمات والنور، وبين الظل والحرور وبين الأعمى والبصير. أعني أن الدليل بدهي ضروري:

وليس يصح في الأذهان شيء ... إذا احتاج النهار إلى دليل

٦ــ دفع تهمة التقوّل والمغالطة والتلفيق:

أ ــ ما جاء في مسألة كنية الشارح:

ذكرت في الجواب الصحيح أن كنية الشارح (أبوعلي) لأنه يروي عن ابن مهدي والعسكري في مواضع فيقول: أنشدني أو أخبرني أو سمعت علي بن مهدي أو العسكري .. دون أن يذكر كنيته ويذكر كنيته في مواضع فيقول: قال أبو علي: أنشدني أو سمعت ابن مهدي أو العسكري، فدل ذلك أن المؤلف هو أبو علي. وقلت: ولا يلتفت إلى ما ذكره المحقق من أنه لا يصح أن تكون كنيته أباعلي لأنه قال مرة: قال أبو علي رحمه الله، لأن الدعاء للمؤلف قد يكون من قبل التلامذة أو الناسخين.

فعلق صاحب الرد بقوله: أما قول الدكتور بأن المحقق أنكر أن تكون هذه كنية لأبي علي فهذا كلام واه لا أساس له، إذ إن المحقق لم ينكر هذه االكنية، وإنما أراد الباحث أن يلفق الكلام ويلقي به جزافا، فلماذا لم يشر الباحث إلى موضع إنكاري لهذه الكنية في مقالته؟ لأنه أتى بهذا الكلام من عنده. [ص١٠٣ من المجلة]

وأقول لصاحب الرد: أنكرتَ ذلك في ص٤٨ من قسم الدراسة في ردك على علي مشري الذي نسب الشرح لأبي علي الأهوازي،وقلتَ نصا:

(لا أريد أن أطيل في الرد على هذه النسبة التي لم يرد في أثنائها دليل علمي واضح وإنما هو ظن من الباحث كما ذكر، ولعل سبب ظنه قول أبي علي ست مرات في كتابه، وفي آخر موضع قال:(قال أبوعلي رحمه الله) فهل يعقل أن يقول





المؤلف عن نفسه هذا ؟!)

وأقول لصاحب الرد : أليس هذا الاستفهام إنكاريا ؟ وإذا لم تجد بدا من أن تقر بهذا ، ألا يكون غريبا أن تجهل أو تنسى أين ذكرتَ ذلك؟ وإذا كان الأمر على ما ذكرتُ أليس من الظلم أن تتهمني بتلفيق الكلام والافتراء؟ اتق الله يا أخي ولا ترم أخاك ببهتان.

ب ـــ ما جاء في مسألة كتب الشارح:

قلت في الجواب الصحيح : أحال الشارح إلى بعض كتبه فذكر أسماء بعضها ولم يذكر أسماء بعضها وإنما ذكر العلم الذي ألف فيه كأحالته إلى كتابه في التفسير وكتابه في الأمثال، فمما نص على اسمه كتاب (تهذيب غريب الحديث)...ونصّ أيضا على أن له كتابا اسمه المثلث.

فعلق صاحب الرد قائلا:(الشارح ذكر أربعة من مؤلفاته...ولكن الجديد الذي لم أطلع عليه هو قولك : ولم يذكر أسماء بعضها)ما الذي جعلك تقول ذلك ؟ هل وقفت على نص له وضح فيه أنه لم يذكر بعض أسماء كتبه؟ أم أن هذه زيادة من عندك كعادتك) [ص١٠٣ من العدد المذكور]

أقول: استنتجت ذلك من إحالات الشارح، فهو يقول :(وقد بيّنا في تفسير القرآن معنى آمين أشبع من هذا) [ص٦٤٩]ويقول:(وقد ألفنا في الأمثال كتابا بينا فيه معنى المثل...)[ص٦١٥] فعلمت من هذين النصين أن له تفسيراً وكتاباً في الأمثال، ولكن ليس في النصين تسمية لهذين الكتابين، أما عندما قال:(وقد بينا معناه في تهذيب غريب الحديث)[ص٣٤٠]علمتُ أن اسم كتابه (تهذيب غريب الحديث) ولو لم يسمه لقال: في كتابنا في غريب الحديث.

وأقول بعد هذا : هل أتيت بزيادة من عندي؟ ومرة أخرى أقول لصاحب الرد اتق الله ولا ترم مناظرك بالافتراء بلا بيّنة.

جـــ ما جاء في مسألة نسبة الشرح إلى الإستراباذي:

ذكر صاحب الرد في المبحث الذي خصصه عن شرح الفصيح للإستراباذي من دراسته ست نقاط جعلها بمثابة أسباب أو أدلة لتوهين نسبة الكتاب للإستراباذي،





فذكرتُ خلاصة هذه النقاط بقولي في الجواب الصحيح: (لكن المحقق أعرض عن نسبة هذا الشرح للإستراباذي، لأنه وجد صاحب كشف الظنون يقول إن وفاته كانت سنة٧١٧هـ، مع أن ترجمته موجودة في معجم ياقوت، ولأنه وجد أن ياقوتا لم يذكر كتبه الأخرى وهي تهذيب غريب الحديث وتفسير القرآن، ولأن اللبلي نقل من هذا الشرح نصوصا أكثر من البغدادي، واللبلي قريب من عصر الزمخشري، ولأنه ربما يكون الزمخشري نقل من شرح الإستراباذي فتطابق نقل البغدادي مع نقل الزمخشري، ولأنه ربما يكون كتب على الورقة الأولى من النسخة التي كانت بين يدي البغدادي خطأ) [يوازن بين هذا وما ذكر في ص٥٢-٥٣من قسم الدراسة في شرح الفصيح]

فعلق صاحب الرد على هذه الخلاصة بقوله :

(أود أن أتوقف عند تعليل الباحث لأبين للقارئ دعواه الباطلة. ماذا قال المحقق[يعني صاحب الرد] في هذه النقطة: (فلعل الإستراباذي من علماء القرن الخامس الهجري وليس الثامن، كما رجحه فؤاد سزكين إذ ذهب إلى أنه توفي قبل سنة خمس وستين وأربعمائة) فكيف يقول الباحث إنني أعرضت عن نسبته إلى الإستراباذي لأن صاحب كشف الظنون يقول إن وفاته سنة٧١٧هـ؟) هذا نصه. [ص١١٦من العدد المذكور]

وأقول: لقد جعل صاحب الرد عدم تحديد كتب التراجم لوفاة الإستراباذي أول سبب من الأسباب الستة التي صرفته عن نسبة الشرح للإستراباذي كما في ص٥٢.

ثم **قال** صاحب الرد في رده: فمن قال: إنني أعرضت عن نسبته إلى الإستراباذي؟

وأقول: الذي قال لي هو العنوان العريض على غلاف الكتاب الذي يوهم أن نسبة الشرح للزمخشري أمر مقطوع به، أليس فيه دليل على الإعراض عن نسبة الشرح للإستراباذي، أما كان المنهج العلمي يتطلب أن يكون العنوان بشكل يشعر القارئ أن الكتاب لم تثبت نسبته؟





ثم **قال** صاحب الرد تعليقا على قولي: (ولأنه وجد أن ياقوتا لم يذكر كتبه الأخرى وهي تهذيب غريب الحديث وتفسير القرآن) قال: وأريد أن أسأل الباحث من أين جئت بهذا القول، كان عليك أن تنقل النص كما هو دون تحريف ليقف القارئ على الحقيقة لا أن تتصرف فيه بما يخل فأنا لم أذكر أن ياقوتا لم يذكر للإستراباذي هذه الكتب وإنما قلت: لم تذكر كتب التراجم أن الإستراباذي ألف في غريب الحديث والتفسير والأمثال....[ص١١٦من العدد المذكور]

وأقول: التحريف المزعوم أنني ذكرت اسم ياقوت بدل كتب التراجم، هذا هو التحريف الذي غضب له صاحب الرد، فإذا علم القارئ الكريم أنه لم يترجم للإستراباذي غير ياقوت وأن الذين أتوا بعده نقلوا عنه ولم يزيدوا حرفا أدرك من أين جئت بما ذكرت، وعرف ما وراء اعتراض صاحب الرد.

وقريب من هذا ما قاله تعليقا على قولي في الجواب الصحيح: (ويقول المحقق إن من الأدلة التي تدفع كون الشرح للإستراباذي عدم ذكر كتب التراجم أن الإستراباذي أخذ عن الشيوخ الذين ذكرهم الشارح)

قال صاحب الرد: (ويستمر الباحث في مغالطاته وتلاعبه بالنصوص الواردة في أثناء هذه النسبة فالنص الذي ذكره نص خاطئ لا أساس له من الصحة إلا إذا كان الباحث يجهل دلالات النصوص ، فأنا لم أقل إن من الأدلة التي تدفع كون هذا الشرح للإستراباذي، وإنما هذه العبارة من عند الباحث جاء بها ليوهم بها القارئ بصدق ما ذهب إليه، والنص الذي أوردته كالتالي:(لم تذكر كتب التراجم أن الأعلام الذين وردوا في هذا الشرح من بين من تلمذ عليهم الإستراباذي أو روى عنهم) فمن أين جاء الباحث بالزيادة المنسوبة إلى المحقق فالأمانة العلمية تقتضي نقل النصوص كما هي دونما عبث بها..)[١١٧-١١٨من العدد المذكور]

وأقول: لقد جعل صاحب الرد هذا النص الذي ذكره النقطة الثالثة من النقاط الست التي اعتمد عليها في توهين نسبة الشرح للإستراباذي[ص٢ ٥من قسم الدراسة] ، فهو دليل بلسان الحال وإن لم ينص عليه بلسان المقال، وأنا لم أزعم أن ماذكرته منقول بالنص، وإنما هو منقول بالمعنى، وهذا واضح بإذن الله،



وأترك القارئ مرة أخرى ليوازن حجم هذه المهاترة بحجم التلاعب المزعوم بالنصوص.

وكنت ذكرت في الجواب الصحيح أن تفضيل المحقق توثيق اللبلي على توثيق البغدادي لا وجه له، فقال صاحب الرد:

ولا أعلم أيضا من أين جاء الباحث بهذا النص.

وأقول: أليس في إثبات نسبة الكتاب للزمخشري على غلاف الكتاب، والترجمة للزمخشري في الدراسة وكأنه المؤلف الحقيقي للكتاب أليس في ذلك تفضيل لتوثيق اللبلي الذي نسب الكتاب للزمخشري على توثيق البغدادي الذي نسب الكتاب للإستراباذي؟

٣ــ دفع تهمة عدم تقدير العلماء القدماء:

ذكرت في الجواب الصحيح أن اللبلي أخطأ في نسبة هذا الشرح للزمخشري ووهم ولم يحقق النسبة فقال صاحب الرد بالنص في الملحوظة الرابعة من نقده المجمل: (التعامل أثناء الرد مع علمائنا القدماء بما يليق بهم، فهم من خدم التراث العربي، أما أن يسمهم الدكتور بالخطأ والوهم تارة وأخرى بالخلط فهذا ما يجب الترفع عنه.)[ص١٠٠من العدد المذكور]

وأقول: أعرف بحمد الله قدر علمائنا رحمهم الله تعالى وجزاهم عنا خيرا ولكني لا أقدسهم ولا أنزّههم عن الوقوع في الخطأ، فإذا كان اللبلي قد نسب هذا الشرح للزمخشري على وجه اليقين فهو مخطئ، ونلتمس له العذر بأنه ربما وصلته مخطوطة من هذا الشرح وقد تلاعب باسم المؤلف عابث لغرض ما، ولم يتنبه إلى روايات الشارح عن شيوخه لأنه لم يكن على علم بتراجمهم، وثمّ احتمال آخر وهو أن يكون اللبلي قد نسب الشرح إلى (الإستري) وهي النسبة القياسية إلى (إستراباذ) فتحرفت الكلمة على أيدي النساخ إلى الزمخشري. وهذا عندي احتمال قوي.

وأضيف إلى علم صاحب الرد أنني خطّأت السيوطي أيضا في ترجمة علي بن مهدي الكسروي، لأنه ذكر في ترجمته أنه توفي في خلافة المعتضد يعني أنه

توفي بحدود ٢٨٥هـ ثم ذكر أنه أخذ عن أبي الحسن الأشعري المتوفى سنة ٣٢٤هـ.

فهل أغمض عيني عن هذا الخطأ الواضح ولا أنسب الخطأ إلى السيوطي ؟ أم أنبه إليه حتى لا يأخذه على علاته أمثال صاحب الرد.

الخاتمة

وأختم هذه التكملة والتبرئة بمسائل متفرقة تدل على أن صاحب شرح الفصيح لا يمكن أن يكون الزمخشري:

١ ــ توجيه بيت الفرزدق:

وعض زمان يا بن مروان لم يَدَعْ من المال إلا مسحتا أو مجلف

قال شارح الفصيح:

ويروى: لم يَدَعْ، من الدعة، من المال إلا مسحتٌ ، مرفوع.

واختلف النحويون في قوله:مجلفُ، فلحّنه بعضهم، وقال آخرون: أراد الوقف، فلهذا لم يبيّن نصبه، وقال بعضهم: أراد: وما هو مجلف، فلهذا رفع. [ص٤٩]

وقال الزمخشري في الكشاف ٣٨١/١ في تعليل قراءة الرفع في قوله تعالى: (فشربوا منه إلا قليل منهم): هذا من ميلهم مع المعنى، والإعراض عن اللفظ جانبا، وهو باب جليل من علم العربية، فلما كان معنى (فشربوا منه) في معنى (فلم يطيعوه) حمل عليه، كأنه قيل: فلم يطيعوه إلا قليل منهم، ونحوه قول الفرزدق: لم يدع من المال إلا مسحتٌ أو مجلفُ

كأنه قال: لم يبق من المال إلا مسحت أو مجلف.

فصاحب الشرح وجّه رواية الرفع في (مسحت أو مجلف) بأن (يدع) من من الدعة، وهي الثبات والسكون أي: لم يثبت من المال إلا مسحت، أما الزمخشري فوجّهه على أن (يدع) بمعنى (يترك)، ولكن لما كان معنى (لم يترك من المال) قريبا من معنى (لم يَبقَ من المال) حمل (مسحت) على هذا الأخير ولم يحمل على (يدع) المذكور في اللفظ.

٢ ــ معاني الهلال:

ذكر صاحب شرح الفصيح للهلال معاني كثيرة غير هلال السماء، فالهلال





يأتي بمعنى قطعة من حجر الرحى، وبمعنى إطار الظفر، وبمعنى شبه منجل يصاد به الوحش، وبمعنى الجمل النحيف، وبمعنى نصل له قرنان، وبمعنى ضرب من الحيات، وبمعنى بقية الماء في الحوض، والهلال اسم لقبيلة حميد بن ثور الهلالي. [ص١٢٥]

أما الزمخشري فلم يذكر من هذه المعاني في أساس البلاغة غير معنى بقية الماء، وأنه يعني حية ذكر.

وليوازن القارئ بين مادة (نسب) أو(شبب) أو (لحم) في كل من شرح الفصيح وأساس البلاغة ليدرك الفرق الكبير بينهما.

٣ ـ الخلاف في فهم قول أبي الطمحان:

وإني لأرجو ملحها في بطونكم ... وما بسطت من جلد أشعث أغبرا

قال شارح الفصيح: والملح أيضا الرضاع، وقوله بالملح الذي بيننا، وبيني وبينه ممالحة، أي: مراضعة، ولا ينظر إلى قصد العجم فيه، فأنه غلط منهم، قال الشاعر: وإني لأرجو ملحها.... يخاطب قوما أضافهم وسقاهم لبن إبله، فعمدوا إليها واستاقوها، يستعطفهم بهذا. [ص٢٠٤]

قال الزمخشري في أساس البلاغة (ملح):وما لحت فلانا ممالحة وهي المواكلة وهو يحفظ حرمة الملح والممالحة، وهي المراضعة، قال أبو الطمحان:وإني لأرجو ملحها.... حالف رجلا كان له عشرة بنين، فما زال يسقيهم ألبان إبله حتى سمنوا وصلحوا، فأغاروا عليه، أراد بالملح اللبن، أي: أرجو أن ينتقم الله منكم لما صنعته عندكم.

فشارح الفصيح يرى أن الشاعر يستعطفهم، والزمخشري يرى أنه يدعو عليهم.

٤ ـ معنى الراوية:

قال صاحب شرح الفصيح: فالراوية: الكثير الرواية للأشعار والأخبار، فإذا لم يكن راوية لذلك قلت: راوٍ، وقال بعضهم: إنما قيل له راوية تشبيها براوية الماء، ومن قول عمر رضي الله عنه في ابن مسعود: كنيف ملئ علما، وما أرى هذا القول إلا تعسفا. [ص٦٠١]





وقال الزمخشري في أساس البلاغة (روي): وإن فلانا لراوية الديات، حاملها....، ومنه قولهم: هو راوية للحديث، وروى الحديث: حمله، من قولهم: البعير يروي الماء، وحديث مروي، وهم رواة الأحاديث وراووها: حاملوها، كما يقال: رواة الماء.

فالزمخشري يرى أن راوية الحديث، مأخوذ من راوية الماء، لأنه حامل للحديث كما أن راوية الماء وهو البعير الذي يستقى عليه يحمل الماء، وشارح الفصيح يجعل مثل هذا تعسفا.

٥ ـ مذهب الشارح:

ذكر صاحب الرد في دراسته للكتاب (ص٨٣-٨٤) أن الشارح معتزلي، وأدلته باختصار أن الشارح أنكر أن يكون الله ذا نفس، وأنه أوّل الإصبع بالنعمة في حديث(إن قلوب بني آدم كلها بين إصبعين من أصابع الرحمن، كقلب واحد يصرفه حيث شاء) وأطلق اسم الحشوية على الذين أثبتوا صفة الأصابع دون تأويل، كما أن الشارح ذكر أن القدرية صفة ذم كل يتبرأ منها.

وأقول: كل هذه الأمور لا تدل على أن الشارح معتزلي، لأن الأشاعرة أيضا يؤوّلون الصفات الخبرية، ويطلقون على مثبتيها دون تأويل اسم الحشوية، ما عدا إمامهم أبا الحسن الأشعري، وبعض تلامذته، وهذا معلوم لكل من له إلمام بالملل والنحل.

والفرق واضح بين الزمخشري وشارح الفصيح عند ذكر الذين يخالفون المعتزلة، فالزمخشري يصفهم بأبشع النعوت في أغلب المواضع التي يذكرهم، كقوله مثلا في الكشاف٣١٧/٢: (كما ركز في الطباع أن لا أدخل في الشر من الشياطين، ولا أجمع للخير من الملائكة، إلا ما عليه الفئة الخاسئة المجبرة من تفضيل الإنسان على الملك، وما هو إلا من تعكيسهم للحقائق وجحودهم للعلوم الضرورية)

أما شارح الفصيح فكلامه عن الجبرية كلام علمي لا انفعال فيه، فهو يعرفهم فيقول: (والجبرية هم الذين يقولون لا فعل للعبد على الحقيقة، وإنما يفعل الله فيه





الأفعال المنسوبة إليه جبرا كما يفعل في الجماد الحركة والسكون.) [ص٣٩٤]

وقال في موضع آخر: (والمرجئة قوم مذهبهم الإرجاء وهم يقولون في أصحاب الكبائر يؤخّر أمرُهم إلى الله، ولا يُحكَم بأنهم من أصحاب النار، فلهذا سميت مرجئة، ولا ينكرون الإرجاء كما ينكر القدري القدر، والرافضي الرفض، والناصبي النصب.) [ص٢٥٠-٢٥١]

فأن يقول مثل هذا الكلام أشعري أرجح من أن يقوله معتزلي متعصب كالزمخشري.

وبعدُ فإني أحمد الله عز وجل وأصلي وأسلم على رسوله الأمين وآله وصحبه أجمعين، وأدعوه سبحانه أن يجعل فيما استخرته فيه واستمددت منه العون لإنجازه وإتمامه الخير كل الخير.

